الأمم المتحدة

A/HRC/25/G/1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 January 2014

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وموجَّهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وبالإشارة إلى مذكراتها السابقة بخصوص الأوضاع الحالية في الجمهورية العربية السورية، ترفق طياً رسالة متطابقة موجهة من حكومة الجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن ارتكاب المجموعات المسلحة الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة لمجزرة جديدة في مدينة عدرا العمالية بريف دمشق.

وتطلب البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية نشر وتوزيع هذه المذكرة باللغات الرسمية للأمم المتحدة باعتبارها من وثائق مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والعشرين.

(A) GE.14-10077 080114 090114
1410077

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

رسائل متطابقة موجَّهة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان

في تكرار للمجازر والجرائم التي ترتكبها العصابات الإرهابية المسلحة في العديد من المدن والقرى والتي تستهدف المواطنين السوريين الآمنين، ارتكبت العصابات الإرهابية التابعة لـ "جبهة النصرة" وحلفائها في "لواء الإسلام" مجزرة جديدة يوم الأربعاء الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر الجاري في مدينة عدرا العمالية بريف دمشق، وهي منطقة آمنة مأهولة بالسكان المحليين وبالمهجرين من مختلف المناطق المجاورة، حيث أفادت المعلومات المتوفرة وإفادات تم الحصول عليها من السكان داخل المدينة أن عصابات "جبهة النصرة" التابعة لتنظيم "القاعدة" وحلفاءها فيما يسمى بـ "الجبهة الإسلامية" قاموا بارتكاب مجزرة وحشية بحق السكان المدنيين هناك راح ضحيتها أكثر من مائة شهيد، تم تصفية أكثر من نصفهم ذبحاً بالسكاكين. ووفقاً للمعلومات المتوفرة فإن المجزرة حصلت في منطقة تدعى "سوق يوم السبت"، وتم إحداث حفرة كبيرة بواسطة معدات هندسية بالقرب من النادي الرياضي من أجل وضع الجثث فيها، حيث عُرِف من الضحايا الذين تمت تصفيتهم: طارق الفروي (عامل)، إيفان الفروي (موظف)، ماهر الفروي (أعمال حرة)، حسن مخلوف (أعمال حرة)، جورج مخول (طبيب)، جهاد مخلوف (ضابط)، عمار مصطفى (أعمال حرة)، محي الدين بعريني (أعمال حرة)، عائلة مالك إسكندر صالح (عائلة بجميع أفرادها)، بالإضافة إلى مناوب المستوصف الطبي ورئيس البلدية.

وأفادت المعلومات أيضاً بأن الإرهابيين قاموا بإحراق منازل الموظفين الحكوميين في البلدة وبإعدام بعضهم والتمثيل بجثثهم، إضافة إلى احتجاز آخرين في مخبز المدينة بعد تفخيخه وسرقة عشرات الأطنان من الدقيق والقمح المخصص للأهالي منه، فضلاً عن قيام المجموعات الإرهابية المسلحة باختطاف عدد كبير من السكان المدنيين واقتيادهم بأربع حافلات إلى جهة غير معروفة. واحتجزوا السكان في أقبية المنازل كدروع بشرية.

إن هذه المجزرة، وهي استمرار لسلسلة من المجازر الإجرامية التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية المسلحة المتمثلة في "جبهة النصرة" التابعة لتنظيم "القاعدة" وحلفاؤها فيما يسمى بـ "الجبهة الإسلامية" و"لواء الإسلام" بدعم من دول معروفة منذ بدايات الأزمة، تأتي في ظل العديد من المؤشرات والمعطيات التي سبق للجمهورية العربية السورية التنبيه إليها وإلى مخاطرها في العديد من الرسائل التي وجهتها إلى الأمم المتحدة، وفي مقدمة هذه المؤشرات استمرار حملات التجييش ضد الجمهورية العربية السورية من خلال وسائل الإعلام الممولة

من المملكة العربية السعودية وقطر، وعبر الفتاوى الوهابية التكفيرية التي تحرض على الفتنة والقتل في الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى دعوات أيمن الظواهري إلى تنظيمات القاعدة للتوجه إلى الجمهورية العربية السورية للنيل من استقرارها ولاستتراف الدم السوري عن طريق أعمال إرهابية انتحارية يقوم بها إرهابيون من أكثر من ٨٠ دولة في العالم بعد شحنهم وغسل عقولهم بفتاوى وهابية متطرفة تدفعهم للقيام بهذه الأعمال الإرهابية والتفجيرات الانتحارية. وتؤكد الجمهورية العربية السورية أن الجانب الأخطر من التحريض على الإرهاب الذي يمارسه نظام المملكة العربية السعودية خلافاً للقرارات الدولية ذات الصلة، هو تباهي المسؤولين السعوديين في تصريحات علنية تتصف بالصفاقة والوقاحة بتقديمهم الدعم بالمال والسلاح لعناصر القاعدة وحلفائها وتدريبهم في بلدان مجاورة للجمهورية العربية السورية وإرسالهم عبر الحدود لتنفيذ أعمالهم الإرهابية داخل الجمهورية العربية السورية ولمحاولة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية فيها.

إن الجمهورية العربية السورية التي قامت خلال الأسبوع الأخير بوضع الكثير من المعطيات التي تؤكد تورط النظام السعودي في دعم الإرهاب في الجمهورية العربية السورية بالمال والسلاح، وكذلك تورط النظام الحاكم في تركيا بدعم الإرهاب من خلال إيواء وتدريب وتسهيل عبور الإرهابيين القادمين من الكثير من دول العالم إلى الداخل السوري لتنفيذ جرائمهم، تتطلع إلى اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه تنفيذ قراراته الملزمة التي تحظر الإرهاب وتحظر تقديم أي شكل من أشكال الدعم له، بما في ذلك الإيواء والتمويل والتحريض.

وفي الوقت الذي تسجل فيه الجمهورية العربية السورية تأكيدها على خطورة ظاهرة الإرهاب ووجوب تضافر الجهود الدولية لمكافحته بغض النظر عن مكان أو زمان حدوثه، فإنها تسجل استغرابها من الازدواجية الفاضحة التي تمارسها دول تُحتم مسؤولياتها عليها كدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الامتناع عن دعم الإرهاب في الجمهورية العربية السورية والقيام بدور أكثر فاعلية في مكافحة وضمان مساءلة الجماعات الإرهابية المسلحة ومن يدعمها من دول وكيانات عن جرائمها ضد المواطنين السوريين، وعن انتهاكاتها الفظة والعلنية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وانتهاكها للإجماع الدولي الذي تم التوصل إليه من خلال العديد من الاتفاقيات التي تحظر ممارسة الإرهاب ودعمه وتمويله أو التحريض عليه.